منهج علماء القرآن تجاه مسأله وضع فى الحديث

طالب الدكتوراه علي ماجد علوان(الكاتب المسؤول)
Ali.alwan19941994@gmail.com
قسم علوم القرآن و الحديث-جامعة مازندران-بابلسر-إيران
الدكتور سيّد محسن موسوي
أُستاذ مساعد قسم علوم القرآن و الحديث-جامعة مازندران-بابلسر- إيران
m.musavi@umz.ac.ir
الدكتور حبيب الله حليمى جلودار
أُستاذ مشارک قسم علوم القرآن و الحديث-جامعة مازندران-بابلسر- إيران
jloudar@umz.ac.ir

الملخص

تعكس هذه الرسالة جهود الباحثين في علوم القرآن في استكشاف وتحليل مسألة الوضع في الحديث، حيث يتم التركيز على فهم السياق والظروف التي ألقي فيها الحديث النبوي اذ يستند الباحثون إلى مدخلات متنوعة من العلوم القرآنية، بما في ذلك علوم التفسير وأصول التفسير، ويعتمدون على السنة النبوية كمرجع رئيسي لتوضيح الوضع في الحديث ويتبنى الباحثون منهجًا شاملاً يعتمد على قواعد التفسير والاستدلال بالنصوص القرآنية لفهم مضمون الحديث بشكل أفضل وقد تثير هذه المسألة تساؤلات حول كيفية تأثير العلوم القرآنية في فهم الوضع في الحديث وما إذا كانت جهود الباحثين قد أسهمت في تقديم تفسيرات جديدة أو توضيحات تثري فهم الحديث النبوي. كما يثير بيان المسألة أهمية استناد الباحثين إلى المنهجيات القرآنية وكيف يمكن تحسين فهمهم للحديث من خلال تلك المداخل القرآنية وتتضمن اهداف البحث على: ١. تحليل وشرح سياقات دخول علماء القرآن في العلوم القرآنية إلى قضايا الحديث، خاصةً مسألة وضع الحديث، وكذلك يتناول البحث القضايا والاهتمامات التي دفعت العلماء إلى إجراء أبحاث حول وضع الحديث خلال مناقشاتهم في الموضوعات القرآنية والتفسيرية.٢. تحليل آراء ومداخل علماء القرآن في المناقشة، خاصة في مواضيع مثل فضائل السور القرآنية وروايات شان النزول والتفسيرات. يشمل البحث شرح مداخلات القرآنيين حول وضع الحديث.

كلمات مفتاحية: وضع الحديث، علوم القرآن، تحليل السياق، علماء الحديث، التأثير التاريخي

The Approach of Quranic Scholars towards the Issue of Apocryphal Traditions

PhD student ،Ali Majed ،Alvān (Responsible writer)
Department of Quran and Hadith Studies- University of Mazandaran-Babolsar-Iran
Dr. Sayyed Mohsen Musavi

Assistant professor, Department of Quran and Hadith Studies- University of Mazandaran-Babolsar-Iran
Dr. Ḥabibullāh Ḥalimi Jeloudar
Associate professor, Department of Quran and Hadith Studies- University of Mazandaran-Babolsar-Iran

Abstract

This thesis reflects the efforts of researchers in the sciences of the Qur'an to explore and analyze the issue of the status of the hadith, where the focus is on understanding the context and circumstances in which the Prophet's hadith was delivered. Researchers rely on various inputs from Quranic sciences, including the sciences of interpretation and the principles of interpretation, and rely on the Sunnah of the Prophet as the main reference to clarify the situation in the hadith. Researchers adopt a comprehensive approach that relies on the rules of interpretation and inference with Quranic texts to better understand the content of the hadith. This issue raises questions about how Quranic sciences influence the understanding of the situation in the hadith and whether research efforts have contributed to providing new interpretations or clarifications that enrich the understanding of the Prophet's hadith. The statement of the issue also raises the importance of researchers relying on Qur'anic methodologies and how their understanding of the hadith can be improved through these Qur'anic approaches. The research objectives include: 1. Analyzing and explaining the contexts of Qur'anic scholars' entry into the issues of hadith in the Qur'anic sciences, especially the issue of the status of hadith. The research addresses the issues and concerns that prompted scholars to conduct research on the status of hadith during their discussions on Qur'anic and exegetical topics.2. Analyzing the opinions and approaches of Qur'anic scholars in the discussion, especially on topics such as the virtues of Qur'anic surah's, narrations of revelation, and interpretations. The research includes an explanation of the Qur'anists' interventions regarding the status of the hadith.

Keywords: Apocryphal of the hadith, Qur'anic sciences, context analysis, hadith scholars, historical influence

المقدمة

منذ فترة طويلة، كان تزوير الحديث باسم النبي وغيره من الشخصيات الدينية الكبيرة وسيلة لتحقيق بعض الأهداف الدنيوية وغير الدنيوية لبعض المسلمين. بالنسبة إلى أسباب تلفيق الحديث، يمكن الإشارة إلى الأسباب التالية:

أ) الأسباب السياسية: ١. تعزيز الحكم. ٢. ضعف الخلفاء. ٣. دعم مذهب معين.

ب) الأسباب الدينية: ١. تفسد في الدين. ٢. تعزيز الدين.

ج) الأسباب الاجتماعية: ١. التقرب من الخلفاء. ٢. تلبية احتياجات الناس. ٣. ذكر الفضائل.

د) الأسباب الاقتصادية: ١. تعزيز مهنة معينة. ٢. كسب الموقف الاجتماعي.

هـ) الأسباب الشخصية: ١. النقل بالمعنى. ٢. رسم الخط وأسلوب الكتابة. ٣. التساهل والتسامح في النقل(١).

العلماء المسلمون، بجانب متابعتهم لهذه الظاهرة المعروفة في تاريخ الإسلام وكشف أبعادها، سعوا أيضًا إلى التعرف على الأشخاص الرائدين في هذا السلوك؛ ولكن نتائج استقصاءاتهم كانت متفاوتة، وفي بعض الأحيان كانت متناسبة مع دعم آراء ومعتقدات مؤيديهم الطائفيين والدينيين الآخرين، وبعبارة أخرى، انها كانت ملونة بتحيز وجهاد سواء كان ذلك مرغوبًا أم غير مرغوب. وعليه سنتناول فيما يلي التحليل والنقد آراءً مُعبّرًا عنها في هذا السياق للوصول إلى استنتاج منطقي.

يمكن تصنيف الآراء حول المبتدعين في تصنيع الحديث في الإسلام على النحو التالي.

النظرية الغالبة و العامة: تعبر هذه النظرية، التي هي نظرية غالبة وعامة في نفس الوقت، عن ظهور مجموعات مختلفة في الفقه والكلام، ومسبقًا في الأمور السياسية بعد منتصف الثلاثينات – بداية من فتنة عثمان. وتقول إن ظهور هذه المجموعات كان له تأثير في إنشاء حديث ملتوٍ. حيث كانت هذه الجماعات، خلال منافساتها، تقدم أفكارها الصحيحة أو الخاطئة في صورة أحاديث يعود نسبها إلى النبي، بهدف إقناع الناس وتحقيق أهدافها. (٢)

النظرية المطروحة: تتضمن ثلاث نقاط هامة يجب أخذها في اعتبارنا عند الحكم على تاريخ الإسلام والحديث، وتلك النقاط الثلاث هي:

١. الجعل في الحديث لا يمتلك بداية خاصة.

٢. كانت أسباب جعل الحديث في البداية دوافع داخلية وسياسية.

٣. كانت المجموعات المشاركة في جعل الحديث داخلية ومن بين المسلمين.

المؤلف أيضًا يعتقد في صحة الثلاثة مطالب أعلاه، والأدلة والشهادات تشير أيضًا إلى صحتها، ومن الناحية الأخرى، تعاني هذه النظرية من بعض الصعوبات والالتباسات، بما في ذلك:

١. لم يتم ذكر أنصار كل من الخلفاء أو بعضهم منذ الفتنة؛ على الرغم من أن المسلمين كانوا مشتتين قبل قضية علي ومعاوية (الفتنة)، حيث كانوا مختلفين في فترة عثمان والجماعات المتورطة في السعي للسلطة، ثم حرب (الجمل) وعواملها والأحداث السابقة مثل السقيفة والتوتر بين أنصار علي والآخرين، وما إلى ذلك. هذا بالإضافة إلى أن هناك العديد من الأدلة تشير إلى أن بداية جعل الحديث تعود إلى فترة حياة النبي، على الرغم من أنها انتشرت وتفاقمت في الفترة المعنية.

٢. بعضٌ من التصنيفات السابقة ليست دقيقة للغاية؛ على سبيل المثال:

أ) في التصنيفات الأولى والثانية، تم الحديث عن ألاغلبية مع أنصار علي بجوارهم، في حين كانت الأغلبية تختلف مع علي في وقت النزاع، وكان معارضوه في الأقلية على الرغم من أن عددهم كان ملحوظًا بشكل عام. كما أن عبارة "الآخرين" أو تجنب الإشارة إلى المجموعات التي قد تشعر بالتضامن معها تشير إلى عدم دقة وضوح أصحاب النظرية.

ب) في التصنيف الثالث، تم تقسيم مجموعات المسلمين فقط إلى مجموعتي علي ومعاوية، وفي التصنيف الرابع إلى الأغلبية الخوارج والشيعة، بينما يظهر أن عدد هذه المجموعات أكثر من اثنين أو ثلاث مجموعات.

ج) في التصنيف الخامس، هناك أيضًا غموض، ولا يعرف لماذا تم تصنيف العلويين والشيعة كمجموعتين، ولماذا لم يتم اعتبار الخوارج مجموعة سياسية، على الرغم من مشاركتهم في النشاط السياسي بشكل عام. على الرغم من ذلك، تم الإشارة إلى المعتزلة، لكن لم يتم التحدث عن الأشاعرة، على الرغم من أن هاتين المجموعتين كانتا في فترة متأخرة وليستا بالكثير كرواد لتقديم الحديث ولم يتم ذكر الأغلبية (الجمهور) أيضًا.

د) في هذه التصنيفات، لم يتم التحدث كثيرًا عن الزيدية والإباضية.

المبحث الاوّل

نظرية أعداء الإيرانيين

ذكر بعض أهل السنة أن الرواد في وضع حديث أعداء الإسلام – سواء كانوا إيرانيين أو غيرهم – قد كانوا يهدفون إلى تدمير الإسلام. (٣). في نقد وتحليل هذه النظرية، يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

أ) تعتبر هذه النظرية، من حيث أنها تعتبر عوامل تزوير الحديث خارجية، تعتبر بشكل كامل ضد النظرية الأولى.

ب) هذه النظرية أيضا تشير إلى ان الإيرانيين وجودهم وتأثيرهم بشكل قاطع يعود بعد أحداث بداية الإسلام والفتنة، ومن هذا الناحية أيضا تتعارض مع النظرية الأولى. علما بأن تعلم الإيرانيين اللغة العربية وكونهم جزءًا من الجماعات الرئيسية لنشر أفكارهم المعادية للدين بين المسلمين الملتزمين والعلماء والمتحمسين للدين، يتطلب وقتًا طويلاً، في حين أن الحديث عن هذا الموضوع له جدوى في تاريخ الإسلام.

ج) استخدام مصطلح "آخرون" أيضًا غامض للغاية، ولا يعرف من هم المقصودين، وإذا كان هناك فعلاً أمور تتناسب مع رأي أصحاب هذه النظرية حول "الآخرون"، فلماذا تم الامتناع عن ذكرهم وتحديد الإشارة إلى الإيرانيين فقط.

د) تفسير "آخرون" يظل غامضًا للغاية، ولا يعرف من هم هؤلاء "الآخرون" وإذا كانوا يمتلكون مظاهر تطابق مع رأي أصحاب هذه النظرية، فلماذا تم التحفظ عن ذكرهم وتم التأكيد فقط على الإيرانيين؟

نظرية مؤامرات الساحة

قال بعض أهل السنة إنهم تحدثوا عن تحريكات ذات نطاق وتضليليات عبد الله بن سبأ بهدف تدمير الإسلام، اذ زعموا أنه تأثر معظم المدن الإسلامية وأغلب المسلمين، حتى الصحابة، وفي النهاية وقعوا تحت تأثيره، واستخدموا ذلك ضد عثمان، خليفة المسلمين، باعتبارهم يدعون لشرعية خلافته ضد الشورى(٤).

كما ان بعض الأشخاص قد استندوا إلى الأخبار التالية لتثبيت دعاوى الكذب التي يتهمون بها بنفع علي(٥): "نُقل أن ابن عباس جلب صفحة من قضاء علي. لذا محوها باستثناء مقدار طول اليد." أو قد نقل أن "أبو إسحاق قال: عندما زادت الكذبات حول علي (ع)، قال رجل من أصحابه: ما العلم الذي أفسدوه؟" أو نُقِلَ أن المغيرة قال: "قالوا إنما صحيح من علي هو حديث أصحاب ابن مسعود فقط."

أ) فيما يتعلق بعبدالله بن سبأ، يجب أن يُشار إلى أن بعض العلماء من الشيعة والسنة قد شككوا في حقيقة وجود شخصية مثله، مثل طه حسين. أو قد تم إنكاره من قبل الكثيرين، مثل مرتضى عسكرى الذي أثبت في كتابه أن عبدالله بن سبأ ليس له وجود حقيقيٌّ؛ كما أن أول من أشار إليه وتناول قضيته هو جميع المؤرخين من طبري،(٦) حتى الآن، وحتى بين المؤرخين المعاصرين، بما في ذلك أشخاص مثل أحمد أمين. استنادًا مباشرًا أو غير مباشر، إحدى المراجع التي يعود تاريخها إلى سيف بن عمر التميمي (من عصر ١٧٠ هـ)، الذي قام أهل السنة بالتعرض لروايته بشكل كامل. (٧) كنت في البداية مؤمنًا بوجوده، ولكن بناءً على كتاب عسكري وقبول حقيقة أن أدلة هذا الكتاب قوية ومقنعة، رجعت في رأيي.

ب) يجب أن نتذكر أن أهل السنة قد رووا كثيرًا في كتبهم عن سيف بن عمر، في حين أن هذه المسألة قليلة بين الشيعة. (٨) وفي كتب رجالهم، لم يتعرضوا له، وأيضًا تم نقل روايات حول دور عبد الله بن سبأ من قبل الأئمة عليهم السلام، إلى جانب إشارتهم إلى تضييع مواقف صعبة. حين ان الحر العاملي الذي يشير بشكل واضح إلى وجود عبد الله بن سبأ، وإذا كانت الحقيقة حسب قول أمثال عسكري أن مثل هذه الشخصية هي كاذبة، فيجب على الشيعة الاعتراف بتأثير الضغوط الدعائية القائمة التي أدت إلى قبول وجود حقيقي لهذه الشخصية من قبلهم، حيث قاموا بتلفيق مثل هذه الاقوال وتسويغها باسنادها إلى الأئمة في عقيدتهم.

ج) في حالة وجود شخصية مثل هذه، لا ينبغي أن يكون لها وجود بارز أكثر من وجود باقي الأتباع الذين كانوا يتبعون الصحابة في تلك الفترة.

د) الوصف الذي يُقدم لأنشطة هذا الشخص يشكل موضوع التأمل في بعض الجوانب، مثل ما يلي:

١. في الفترة التي كان فيها الصحابة يحتلون المركز الرئيسي في الشؤون الدينية، كيف يمكن لشخص مجهول أن يكتسب تأثيرًا على المستوى الديني وحتى بين الناس البسطاء وحتى النخب في جميع أنحاء العالم الإسلامي وفي مراكزه الرئيسية إلى درجة أن أحدًا لا يستطيع أو لا يدرك؟

٢. من هم الأصحاب الذين رافقوا هذا الشخص، وكيف كانت هذه الرفقة؟ في الوقت الذي شهد فيه الانتفاض ضد عثمان بقيادة أشخاص معروفين من الصحابة، هل يمكن أن نعتبر هؤلاء الأصحاب هم جزءًا من عوامل ابن سبأ؟ وإذا قبلنا تأثير الصحابة عليهم، فماذا سيقول أصحاب هذه النظرية بشأن عدالة الصحابة؟

٣. كيف يمكن أن يكون من غير المتاح تقرير دقيق ووثيق حول الأدلة على وجود هذا الشخص وكيفية علاقته بالناس والصحابة وكيف كان حضوره في الجماعات المتنازعة وتوجيهها غير معروف، ولكن يُنسب عمومًا إلى أكبر تيار معادٍ للإسلام من حيث المكان والأفراد، يتطلب حركة مُنظمة بقوى نوعية وكمية كبيرة. هذا وذلك في زمن كانت للصحابة تأثير قوي وكانت الهياكل الحكومية فعّالة؟

٤. لا يوجد شيء معروف عن مصير هذا السبأ بعد مقتل عثمان. يبدو أن مهمته وحيدة ، على الرغم من النشاط الكبير والعظيم والتحرك الذي أُحصي له، والنفوذ الكلامي الذي حصل عليه والذي كان بإمكانه من خلاله تغيير العالم وأن يكون قائدًا له، تلخّصت في مقتل عثمان. بسبب أن عبد الله بن سبأ عادةً ما يُعتبر مؤسسًا للمذهب الشيعي، يجب أن نسأل أي من أفكار السبئية تعتبر كفكر ومعتقدات الشيعة منذ بداية الإسلام حتى الآن، من خلال ما تم ذكره في كتبهم الموثوقة من حديث وكلام. سواءً كان ذلك مُؤكدًا في كتب رجال الشيعة أم أن الشيعة أحدهم تم إضعافها بشكل كبير، فإنما تم توثيق ما يُثبته الشيعة بشأن ولاية علي عليه السلام والإمامة، استنادًا إلى روايات ومعترف بها من قبل أهل السنة والشيعة. وفي المجمل، يظهر أن الإيمان بولاية علي مُتواتراً عند الشيعة، وكذلك جذور نقاش الولاية والخلافة إلى حديث وأخبار معتبرة عند الفرقتين، تعود إلى عهد النبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم).

ومن خلال الأحاديث والأخبار المعتبرة لدى الفرقتين، يعود ذلك إلى زمن النبي حيث تم تفسيره كتلفيق سبئي، وذلك على الرغم من عدم وجود أي أثر يظهر مبادئ هذه الجماعات أو تعبيراتهم.

و) يظهر أن مناهج السبئية، بناءً على ما يبدو، تؤكد أن الثورة ضد عثمان كانت مؤامرة ضد الإسلام والمسلمين، والتي نُفذت بواسطة المسلمين أنفسهم وبتعاون بعض الصحابة المشهورين ولكن في الحقيقة تمت بخداع. ولكن يظهر أن مستندات التاريخ الإسلامي تشير إلى أن المسلمين الثوار لم يكونوا يعتبرون عملهم مؤامرة ضد الإسلام والمسلمين، على الرغم من أن الاتهامات ضد جمع كبير من المسلمين – بما في ذلك الصحابة والتابعين – بأنهم كانوا مؤامرين وخداعين، ويمكن أن يُعتبر في الغالب فكاهة بدلاً من استنتاج تاريخي صحيح.

ز) الأحاديث المذكورة التي يقدمها بعض الأشخاص لإثبات افتراءات السبئية لصالح علي، في حالة قبول صحتها، تثبت فقط فيما يتعلق بعلي، ولكن لا تثبت أن الوضاعين من سيلية.

نظرية أعمال معاوية المُدبرة

كثير من الباحثين، بما فيهم ابن أبي الحديد على عكس آراء آخرين، يعتبرون معاوية، وفقًا للأدلة القاطعة، رمزًا لوضع الحديث أو تكثيفه. بشكل قاطع، اذ اعتبروا أن نوع الأحاديث التي كان معاوية يسعى لوضعها هي في الغالب أحاديث فضائل، نظرًا لأن تحطيم المعارضين وتكريم المؤيدين، بموجبها، كانت أقوى أسلحة الحرب في ذلك الوقت، خاصةً في بيئة ذات طابع ديني، وتحت حكم الطغيان، وبعيدًا عن خبراء الدين المستقلين. وكانت هذه الظروف متاحة بشكل كبير في زمن معاوية. بخصوص هذا، يمكن الإشارة إلى التعبيرات التالية:

يقول ابن أبي الحديد: "أسرت بنو أمية على شرق وغرب العالم الإسلامي، واستخدموا كل حيلة ووسيلة لإطفاء نور الإسلام وتحفيز الناس ضده، وجعلوا جميع العيوب تتجه نحو علي." (٩) وفي مكان آخر ينقل عن شيخه أبو جعفر الإسكافي، يقول: "أجبر معاوية مجموعة من الصحابة والتابعين على نقل أخبار قبيحة حول علي بطريقة تجعل الناس يتحدثون عنه بشكل سلبي ويبتعدون عنه، وقد وضعت مكافأة تحفيزية لتشجيعهم على هذا العمل. وقام الناس بتقديم له ما يروق لهم كمكافأة على ذلك؛ ومن بين هؤلاء الأفراد، كانوا من الصحابة، أبو هريرة وعمرو بن العاص

ومغيرة بن شعبة، الذي كان يكره علي بشدة. ومن بين التابعين كان عروة بن زياد."(١٠) يُعتبر كعب الأخبار أحد المُحدّثين الذين يُرتبطون بمعاوية. تم إدراج هذه الأحاديث المزيفة في وقت لاحق في صحاح أهل السنة أيضًا.

ذكر علي بن محمد المدائني في كتابه "الأحاديث": بعدما وصل معاوية إلى الحكم بعد سنة ٤١ هـ (عام الجماعة)، كتب في رسالة إلى وكلائه قائلاً: "أُقسم عهدي وعهد ذمتي من أي شخص يقدم شيئاً للشيعة." ثم وقعت شهادة الإمام الحسين بيد عبيد الله بن زياد، وبعد ذلك جاءت أيام الحجاج، أيام قيل لو قيل لأحدهم زنديق أو كافر، كان أفضل من أن يقال له: "شيعة علي"؛ بحيث روى بعض الموثقين أحاديث في فضيلة الحكام تجاوزوا فيها الحقيقة، واعتبروا تلك الأحاديث صحيحة فقط بسبب كثرة رواياتها، بالرغم من أنها لم تحدث أبدًا ومن بين ضحايا هذه المطاردة والقمع يأتي عبد الله بن عفيف الآزدي الذي تعرض لتعذيب وقتل على يد عبيد الله بن زياد، وحجر بن عدي ومن معه الذين فرض عليهم زياد بن أبيه الإعتراف وقام بإعدامهم بشكل جماعي، ومن بين هؤلاء ميثم التمار ورشيد الهجري وسعيد بن جبير وغيرهم. (١١).

تزايدت هذه الأخبار الملفقة إلى درجة أنها كانت تُلقَى على المنابر وتُعلَّم للأطفال وحتى النساء والخدم، وكانت تُعامل كما لو كانت كتابًا مقدسًا(١٢) أُفادَ من أبي يحيى السكري أنه عندما دخلت المسجد في دمشق، سمعت في حلقة علمية سأله الناس: "من هو علي؟" فأجاب قائلاً: "علي كان رجلاً حسوداً وعدوانياً في العراق، حيث تجمعت حوله جماعة. فقرر القتال ضد أمير المؤمنين معاوية. فسخر الله معاوية له وانتهت قضيته. ثم ذهبت إلى شيخ آخر في ذلك المسجد الذي بدا أنه شخص موثوق، وحكيت له القصة، فقال: "يا رجل! في هذا المسجد يُطلَقُ أقوال غريبة. بعض هؤلاء يتناولون حجاج بن يوسف بشكل مُهاجِم. إذًا، من هو علي وما هي عظمته؟" (١٣)

هاشم معروف حسني، بدون اينكه مختصراً شيعة را از وضع حديث تبرئه كند، يُذكر أنه في أوساط الصحابة والرواة الذين أقرتهم السنة بعدالتهم، يوجد أفراد قاموا بأفعال أسوأ من تلك التي قام بها الكاذبون على النبي، وكان وضع الحديث لهم أمرًا أسهل وفقًا للوثائق التاريخية. لقد قاموا بتزوير الأحاديث واستخدام كذب أهل الكتاب أيضًا.

على الرغم من أن ظهور الأحزاب السياسية والعقائدية قد أشعلت حديثًا، وخاصة بني أمية الذين كان لديهم كراهية قديمة تجاه علي رغم كل الجدارة التي كان يتمتع بها كقائد للمسلمين بجانب أهل بيته، وكانوا تقريباً الخصم الوحيد الجاد لحكم علي، وكانوا يتطلعون إلى الحكم، وكانوا يتمتعون بإمكانيات دعائية جيدة، وكانوا قادرين على جذب الأشخاص ذوي الكراهية ضد العلويين والمناوئين. ومع ذلك، على الرغم من ذلك، لم يشيروا إلى الأحاديث الكثيرة التي تحدثت عن الأحداث التي جعلت بني أمية يفترضون الحديث، حيث كان الجميع الذين قاموا بالبيعة لله الذي كرم بخلافة علي بإصرار. حيث لم يستندوا إلى أحاديث الغدير والمنزلة والمؤاخاة وراية الخندق وغيرها التي نُقلت في الصحيحين وغيرها، بل أعتمدوا على جدارته ومكانته الرفيعة بين المسلمين، وهذا الأمر كان واضحًا تمامًا في التقارير التاريخية من ذلك الوقت، ومع مرور الوقت، ونظرًا لأن حوالي ١٢٠ من الصحابة مثل أبي هريرة، طلحة، زبير، عائشة، عمر، عبد الله بن عمر، جنادة بن صابت، سلمان الفارسي، وعباس قد نقلوا حديث غدير، يجب القول إنه ليس هؤلاء الشيعة الذين نقلوا هذا الحديث. فكما قامت الصحابة بنقل الأحاديث الفضائلية عن علي، رغم أن

خصومهم كانوا تقريبًا فارغين من التفوق الذي كان يتمتع به علي، فمن المنطقي أن يحاولوا وضع الحديث ليظهروا بأنفسهم كأنهم أصحاب الفضائل، وفي الوقت نفسه يُقمعون خصومهم. (١٤)

يجب أن نشير إلى أن العلماء الشيعة أيضاً قاموا بالبحث حول دور بني أمية في تزوير الأحاديث، مثل الشيخ المتكلم أبو محمد تبيب (بثيت) بن محمد عسكري، من أصحاب عسكريين وصاحب محمد بن هارون وراق، الذي كان لديه كتاب بعنوان "توليدات بني أمية في الحديث". (١٥)

المبحث الثاني

لفظ "موضوع" من منظور لغوي

لفظ "موضوع" اسم المفعول من مصدر "وضع". يحمل مصطلح "وضع" العديد من المعاني والتنوعات التي تم ذكرها في كتب اللغة، وثلاثة معانٍ منها، بالإضافة إلى مترادفاتها، اكتسبت أكبر استخدام: بمعنى الإسقاط، التقليل، الإذلال، الاستضعاف، والتحقير، حيث تُظهر جميع هذه المعاني ضد "الرفع". وَضَعَ مِنْهُ فُلانٌ، اَیْ: حَطَّ مِنْ دَرِجَتِهِ. الوَضيع: الدّنی ء مِنَ النّاس – اَلرَّجُلُ الدّنی ء، يعني: شخص متواضع (١٦)

الأحاديث المروية عن أهل البيت عليهم السلام جميعها، في رأي علماء علم الحديث والدراسات الميدانية، تحتل مكانة عالية في فن الحديث والدراسة الميدانية. فهم، بناءاً على سند الحديث، وطرق نقل الحديث من قبل الناقلين والرواة، ونص الحديث، والكلمات والمفاهيم والعبارات المنقولة، التي يُطلق عليها تقنيًا مصطلح "النص"، بالإضافة إلى جودة إصدار الفعل الحديث من قبل المعصوم، فإنهم قاموا بتصنيف الأحاديث وتخصيص أسماء خاصة لكل منها.(١٧)

بالطبع، لم يكن لعملية تصنيف وتقسيم الأحاديث وتحديد درجاتها في تاريخ حديث الشيعة تطور ثابت وموحد. اذ كان علماء الشيعة في الماضي قبل سيد بن طاووس وتلميذه العلامة الحلي في القرن السابع ه، يتبنون نوعًا من التقسيم للحديث، ومنذ ذلك الحين اعتنق علماء الشيعة في العصور اللاحقة نوعًا آخر.(١٨)

كان هذا الأمر يعود إلى أن انتباه العلماء المبكرين في الشيعة إلى نصوص الحديث كان يركز على صحة ودقة النص من حيث الإصدار أو عدم الإصدار، وليس من حيث السند؛ وربما كان هناك اهتمام نادر ببعض السند أيضًا. (١٩) كانوا يعتقدون أن الحديث إما أن يكون "صحيحًا" أو "غير صحيح"؛ وكانوا يسمون الحديث الصحيح بالحديث الذي يظهر فيه الظن القوي بصحته ودقته، ويتأكدون من صدوره من المعصوم عليه السلام. كان هذا الأمر يتحقق من خلال عدة وسائل:

إما أن يكون قد نقله شخص عادل بشكل كبير؛ أو بالرجوع إلى المصدر الموثوق به، وهم الأئمة عليهم السلام، يتحقق هذا الإطمئنان؛ أو بسبب انتشاره بين فرقة الشيعة وشهرته بينهم؛ أو بسبب بعض الدلائل الأخرى المفيدة التي تؤكد الثقة به – مثل ما يثق به الناس في طريقة الحصول على الأخبار والأمور لأنفسهم. أعتبروا أي حديث لا يتفق مع هذه الشروط غير صحيح.

ولكن تركز علماء الشيعة في العصور اللاحقة اعتبارًا من عصر السيد بن طاووس والعلامة الحلي، أي في القرن السابع، غالبًا على سند الحديث وجودة نقله من خلال رواته ومنقليه.(٢٠)

حتى يعتقد بعض العظماء أن السيد بن طاووس كان أول من قسّم الحديث إلى أربعة أقسام: (صحيح، حسن، موثوق، وضعيف).(٢١) ومنذ ذلك الحين وحتى الآن، هذا التقسيم متداول ومشهور.

ولكن بين أهل السنة أن هذه التقسيمات والتطورات في الحديث أقل بروزًا. فكانت تقسيمات الحديث بين أهل السنة منذ الأزل (من زمن البخاري)، بنظرة عامة، هي أن يكون الحديث إما صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا أحيانًا(٢٢)، كما قام علماء الحديث بتصنيف آخر للأخبار يُعرف بـ"آحاد ومتواتر".(٢٣)فإذا نظرنا إلى تقسيمات الحديث إلى فئتين رئيسيتين، "متواتر وآحاد"، نجد أن كل واحدة من هاتين تحتوي بدورها على تقسيمات أخرى؛(مثل تقسيم المتواتر إلى لفظي، ومعنوي، وعام، وتقسيم الأحاد إلى مستفيض، ومتصل، ومسند، ومرفوع، ومرسل، و...(ارجع إلى: كتب علوم الحديث) في الدرجة الأخيرة وفي أدنى مستوى من الأحاديث الفردية، نصل إلى "الحديث الضعيف"؛ وفي الدرجة الأخيرة من الأحاديث الضعيفة، نصل إلى حديث يُطلق عليه اصطلاحاً "حديث موضوع(٢٤)

"الحديث الموضوع"، من وجهة نظر علماء علم الحديث

وفقًا لتعريف العلماء في علم الحديث وعلم الدراية، يُعرّف الحديث الموضوع على النحو التالي:« المُوضُوعُ، هُوَ المَكْذُوبُ المُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ»(٢٥) ومع ذلك، إذا قام الراوي بابتكار حديث ونسبه إلى المعصوم عليه السلام، يُطلق على مثل هذه الأحاديث اصطلاحًا "الأحاديث المفتعلة أو الموضوعة".

النقاش هنا يتعلق بأي راوٍ إذا صنع حديثًا مسبقًا، يُطلق على هذا الحديث "موضوعًا ومفتعلاً"؟ هل هو فقط للراوي الذي يتمتع بشهرته في الكذب؟ أم أن المعيار الرئيسي والأولي هو طبيعة الحديث ذاته واليقين بأنه مفتعل وموضوع، دون النظر إلى الراوي والناقل؟

على الرغم من أن سمة الراوي وكونه كاذبًا يمكن أن تؤثر في التعرف على حديثه وروايته، وأحيانًا يكون ذلك متعلقًا بكونه مفتعلًا، إلا أن علماء الحديث وعلماء الدراية يولون في البداية انتباههم لطبيعة الحديث نفسه وليس فقط للراوي، لأنهم يعتقدون أن راويًا قد يكون معروفًا بالكذب قد ينقل أحيانًا كلامًا صحيحًا وليس كل كلامه كاذب ومفتعل.

بناءً على المقال أعلاه، يبدو أنه يجب التشكيك في تلك التعاريف التي أدرجت الكذبة في تعريف الحديث الموضوع بصلة الرواة. على سبيل المثال، صباحي صالح قدم في تعريف الحديث الموضوع ما يلي:«المَوضُوعُ هُوَ الخَبَرُ الّذى يَخْتَلِقُهُ الكَذّابُونَ و يَنْسِبُونَهُ اِلى رَسُولِ اللهِ، اِفْتِراءً عَلَيْهِ»(٢٦).

هذا التعريف فيما يتعلق بالحديث الموضوع يشمل فقط أولئك الذين يختلقون الحديث بشكل متعمد وينسبونه زورًا إلى النبي صلى الله عليه وآله، بينما إذا كان شخص قد قال كذبة عن غير قصد ونسبها إلى النبي (ص)، يعتبرون هذا الحديث أيضًا في حكم "الحديث الموضوع". ولذلك، لا يمكن اعتبار مثل هذه التعاريف شاملة.

تسمية "الحديث الموضوع"

كما يُلاحظ، كلمة "موضوع" هي اسم مفعول مأخوذ من الفعل "وضع". في معنى كلمة "وضع"، يشمل ثلاثة معانٍ "خفض، اختراع، وضع" بالإضافة إلى مترادفاتها، وقد كانت هذه المعاني هي الأكثر استخدامًا.

الآن، إذا نظرنا إلى المعنى الدلالي لكلمة "موضوع"، والتي هي أيضًا حديث ملفق ومفبرك، سيتضح سبب تسميتها: بهذا المعنى، حيث أن محتوى الرواية يتطلب من الراوي أن يبذل جهدًا ليُقدم كلام النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام

عليه السلام بشكل يُلقى به القبول، يقوم في المرحلة الأولى بفعل عملي، على سبيل المثال، يضيف شيئًا إلى هذا الكلام، ليُخفِّض بذلك مصداق الكلام المعصوم من المصداق الأصلي والأولوي. يستمر هذا الفعل حتى يُنسى الهيكل الأصلي للحديث ويظهر في هيكل جديد؛ يحاول بعد ذلك، بعد هيكلة جديدة، توفير المكان والموقف المناسب للحديث ليبرزه، وبهذه الطريقة يحظى بالقبول والاهتمام من قبل الناس (التدليس). هنا يُعتبر مثل هذا الحديث مفبركًا أو مزيفًا أو "موضوعًا"، ويُعتبر نقله حرامًا.

حكم نقل الحديث الموضوع

يعتبر العلماء بالاتفاق نقل الحديث الموضوع حرامًا للشخص الذي يعلم به، إلا إذا كان الناقل على علم به ويرغب في نقله للناس بهدف توعيتهم بكونه مفتعلاً. إذا أصبح لديه يقين وتأكد من أن هذا الحديث مفتعل، ولكنه قام بنقله دون الإشارة إلى كونه مفتعلاً، يجب اعتبار هذا العمل حرامًا. بعد هذا البيت الذي تم الإشارة إليه، يقول السيوطي في البيت الثاني ما يلي: فى اَىِّ مَعْنَى " كانَ، اِلّا واصِفا لِوَضْعِهِ، والوَضْعُ فيهِ عُرِفا نقل الأحاديث الكاذبة والملفّقة ليس حرامًا فقط، بل إن الناقل لها أيضًا يُعتبر من الكذّابين. ذكر ابن الجوزي رواية عن النبي الكريم صلى الله عليه وآله أنه قال:«مَنْ رَوى عَنّى حَديثا يَرى اَنَّهُ كِذْبٌ فَهُوَ اَحَدُ الْكاذِبينَ». وفي رواية أخرى أيضًا ذُكِر ذلك:«مَنْ حَدَّثَ بِحَديثٍ وَ هُوَ يَرى اَنَّهُ كِذْبٌ فَهُوَ اَحَدُ الْكاذِبينَ»(٢٧).

دلائل وأدلة الوضع (القرآنية، والرواية، وآراء العلماء)

الأدلة القرآنية

في القرآن الكريم، نجد آياتٍ تشير إلى أنه وإن كانت لا تشير مباشرةً إلى دليل على تلقين ودخوله في الأحاديث، يمكن استنتاج من هذه الآيات بشكل غير مباشر أن إمكانية واحتمال تلقين الحديث كانت موجودة عبر مسلك الانحراف في الدين (حتى بين الصحابة) في زمن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وبعده، وربما تحققت وتجلى بعض هذه الأمور. وتتضمن بعض هذه الآيات:

– «ياَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا اِنْ جاءَكُمْ فاسِقٌ بِنَبَاءٍ فَتَبَيَّنُوا»(حجرات /٦)

على الرغم من أن الآية المعنية قد تم مناقشتها بالنظر إلى سياق نزولها، على الرغم من أنها ترتبط مباشرةً بحدث تاريخي وخارجي في بداية الإسلام وأثناء حياة النبي الكريم صلى الله عليه وآله؛ إلا أنها تلمح غير مباشرةً إلى تحريف الحقائق وإمكانية دخول عنصر التلقين من قبل بعض المنحرفين عن الدين. الذين لا يهتمون إلا بالتحقيق منافعهم الشخصية واتباع هواهم، حتى يلجؤوا إلى التشهير بالنبي صلى الله عليه وآله بوضوح وبحضوره، فبالتأكيد سيقوم مثل هؤلاء بسهولة بأعمال مماثلة في غياب النبي صلى الله عليه وآله، ويمكنهم أن يعكسوا كلامه بطريقة مغلوطة.

وهناك آيات أخرى التي تبرز في هذا السياق هي تلك الآيات التي تُلقي الضوء على انحراف وارتداد بعض الصحابة وأنصار النبي صلى الله عليه وآله. على سبيل المثال، يتم الإشارة إلى الآيتين التاليتين:

– « وَ ما مُحَمَّدٌ اِلّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَاِنْ ماتَ اَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلى اَعْقابَكُمْ »(آل عمران /١٤٤)

– « اِنَّ الَّذينَ ارْتَدُّوا عَلى اَدْبارِهِمْ مِنْ بَعْدِ ماتَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدىَ الشَّيْطانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَ اَمْلى لَهُمْ »(محمّد / ٢٥) «بهذه الآيات وآيات أخرى من هذا النوع (في سورة محمد والتوبة) هي تجسيد لعصر النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وتوضيح لواقعية أن كثيرًا من الناس انحرفوا عن مسار الدين واتخذوا طريق الانحراف والتآمر.

الاستدلال من هذه الآيات يتركز على أن المرتد في الواقع هو من ينكر وينفي ما صرح به الله ورسوله صلى الله عليه وآله؛ – حيث يمكن أن يكون الانحراف في القول من وسائل الإنكار – بالتأكيد، يمكن لهؤلاء أن يكونوا أمثلة بارزة على الجاعلين، بالإضافة إلى أن من يتسلل إلى حرمة الله ورسوله صلى الله عليه وآله، ودينه وكتابه المقدس، كيف يمكن توقع عدم قدرته على ارتكاب فعل مشين كتلفيق الحديث وتزوير الرواية والادعاء بالكذب ضد النبي صلى الله عليه وآله؟

الأدلة الروائية

هناك العديد من الروايات في هذا السياق – والتي يكون تحقق مضمونها واضحًا – يمكن من خلالها استنتاج وتوثيق التلقين ودخوله في الأحاديث. فيما يلي إشارة إلى ثلاث روايات من هذه الروايات:

الرواية المشهورة بـ "الكذب"

يجب أن يُعتبر أحد أبرز علامات دخول عنصر تلقين الحديث في الروايات الإسلامية هو الحديث الشهير الذي تناقله النبي الكريم صلى الله عليه وآله، والمعروف باسم "حديث الكذب".(٢٨)

نعلم أن الكذب والافتراء هما من أبشع الظواهر في المجتمعات البشرية إن النفاق والكذب في أمور حياتية عظيمة ومقدسة مثل الدين أمر بغيض وقبيح ولاغوي، وأبشع وأقبح من ذلك أن يقدم شخص على نطق بكلمة أو شيء كاذب بشأن موضوع حيوي وعظيم مثل الدين، ويرتبط ذلك بالله والنبي صلى الله عليه وآله.(٢٩) شيء للأسف لم يحدث كثيرًا في العالم الإسلامي، كما قالت العظماء، بالتأكيد، الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله ليس كالكذب على الآخرين؛ فجميع العظماء وعلماء الدين يرون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله حرامًا، وقد قاد بعضهم إلى حدّ الكفر. (٣٠)

نص الرواية المشهورة بـ "الكذب" في الكتاب القيم "نهج البلاغة" يأتي على النحو التالي:

«وَ قَدْ سَأَلَهُ سائِلٌ عَنْ اَحاديثِ الْبِدَعِ وَ عَمّا فى اَيْدِى النّاسِ مِنِ اخْتِلافِ الْخَبَرِ، فَقالَ عَلَيْهِ السَّلامُ: إنَّ فِى اَيْدِى النّاسِ حَقّا وَ باطِلاً وَ صِدْقا وَ كَذِبا وَ ناسِخا وَ مَنْسُوخا، و عاما و خاصّا، وَ مُحْكَما وَ مُتَشابِها، وَ حِفْظا وَ وَهْما. وَ لَقَدْ كُذِبَ عَلى رَسُولِ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَ آلِه وسلم عَلى عَهْدِهِ حَتّى قامَ خَطيبا فَقالَ: مَنْ كَذَبَ عَلىَّ مُتَعَمِّدا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النّارِ»(٣١)

هذا الحديث قد تم نقله في مصادر الرواية مرارًا، ويعتبر علماء الحديث والدراية بصحته أمرًا مؤكدًا؛ لذا سنتابع فيما يلي مناقشة تتعلق بتتابع هذا الحديث: على الرغم من أن الاتفاق بين العلماء بشأن الأحاديث المتواترة والعثور على أمثلة لها قد يكون أمرًا صعبًا. الشهيد الثاني في المكان الذي يتحدث فيه عن ندرة الأحاديث المتواترة، قد ذكر حول حديث "الكذب" ما يلي: «نَعَمْ، حَديثُ، مَنْ كَذَبَ عَلَىَّ مُتَعَمِّدا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النّارِ، يُمْكُن اِدِّعاءُ تَواتُرِهِ. فَقَدْ نَقَلَهُ عَنِ النَّبى الْجَمُّ الْغَفيرُ»(٣٢)

بخصوص عدد الرواة والصحابة الذين نقلوا هذا الحديث، ذكر ابن الجوزي ما يلي: « وَ هذَا الْحَديثُ اَعْنى قَوْلَهُ، مَنْ كَذَبَ عَلَىَّ مُتَعَمِّدا فَلْيَتَبَوأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النّارِ، قَدْ رواهُ مِنَ الصَّحابَةِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه و اله اَحَدٌ وَ سِتُّونَ نَفْسا»(٣٣)

إصدار حديث "الكذب"

كما ذُكر سابقًا، من بين الصحابة العظام الذين نقلوا الحديث الشهير المعروف بـ "الكذب" عن النبي الكريم صلى الله عليه وآله، يأتي الإمام عليه السلام كواحد منهم. ونصّ هذا الحديث، كما تم الإشارة إليه في السابق، متوفر في كتاب "نهج البلاغة".(٣٤)

قد قال ابن ميثم، أحد المفسرين لنهج البلاغة، فيما يتعلق بسبب نشر هذا الحديث: "يقولون إن رجلاً سرق ملابس النبي صلى الله عليه وآله وخرج بها نحو قرية [حيث كانت محبوبته]، قال: هذه ملابس النبي صلى الله عليه وآله التي منحني إياها، فاسمحوا لي بالذهاب إلى تلك السيدة.

لم يقبل أهل تلك القرية كلامه وأنكروا عليه؛ لذا أرسلوا شخصًا إلى النبي صلى الله عليه وآله ليروي له الحادثة ويسأله في هذا السياق. في هذه الفترة، ينهض الرجل الكاذب ويدعي أنه يشعر بالعطش ويحتاج إلى شرب الماء، وعندما يشرب، يلدغه ثعبان فيموت. عندما وردت الأحداث إلى النبي صلى الله عليه وآله، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام: "يا علي، خذ هذا السيف واتجه [نحو هذا القوم]، فإذا وجدت ذلك الرجل قتيلاً، فهو كافٍ لك أن تلقي به في النار وتحرقه." أحضروا ذلك الرجل إلى حضرة أمير السلام عليه، [وجدوه قد مات]، وأمروا بحرقه في النار(٣٥)

ابن جوزي، الذي تناول بالتفصيل موضوع "الكذب" في الحديث، قد ذكر ثلاثة وجوه لإصدار الحديث مع بعض الاختلاف في التعبير، كما يلي:

بالنسبة للوجه الأول:

أورد "ابن بريدة وهو من أبيه" قصة عن رجل ذهب إلى قوم كانوا يعيشون بجوار المدينة وقال لهم: طلب مني النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أكون قاضياً وحاكماً بينكم فيما يتعلق بالأموال والشؤون الأخرى. كان هذا الرجل هو نفس الذي ذهب في الجاهلية لطلب يد امرأة من نفس القبيلة التي كانوا يمنعونه من الزواج بها. وفي نفس السياق، اتجه هذا الرجل نحو تلك المرأة (أي حبيبته)، فأرسلوا رجلاً من أهل القبيلة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليخبروه بالقصة وليعرفوا حقيقتها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنه عدو الله وهو يكذب".

ثم أرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم شخصًا في اتجاه تلك القبيلة وقال له: "إذا وجدته حيًّا، فاقتله، وإذا وجدته ميتًا، فاحرقه في النار." جاء المرسل من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ووجد هذا الرجل (الذي قضى عليه النبي بالقتل) قد مات، فأحرقه في النار. في هذا السياق، قال النبي صلى الله عليه و اله وسلم:«مَنْ كَذَبَ عَلَىَّ مُتَعَمِّدا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النّارِ»

بالنسبة للوجه الثاني:

قال "ابن بريدة وهو من أبيه" إن هناك عائلة من بني ليث كانوا يعيشون على بعد ميلين من المدينة. جاء رجل غريب ليتزوج امرأة من هذه العائلة في الجاهلية، ولكن الناس وأهل العائلة عرقلوا زواج هذا الرجل من تلك المرأة. هذا الرجل جاء إلى هذه العائلة في فترة الإسلام وهو يرتدي رداءً، وقال: "هذا هو الرداء الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جسدي، وأمرني بأن أكون قاضياً بينكم فيما يتعلق بالأموال والدماء الخاصة بكم". ثم ذهب إلى تلك المرأة التي كان يحبها.

أرسل أهل تلك العائلة شخصًا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليروي له القصة وليعرفوا حقيقتها، قال النبي إلى ذلك المرسل: "هذا الرجل يقول الكذب وهو عدو لله." ثم أرسل النبي شخصًا آخر في اتجاه تلك القبيلة وقال له: "إذا وجدت هذا الرجل حيًا – ولا أعتقد أنك ستجده حيًا – فاضرب عنقه، وإذا وجدته ميتًا فاحرقه في النار." جاء المرسل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اتجاه تلك العائلة، ورأى أن ثعبانًا كبيرًا قد لدغ ذلك الرجل وانقض عنه. فأشعلوا النار لحرقه. والراوي يقول: "كان هذا المكان حيث قال النبي صلى الله عليه و اله وسلم: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مَنَ النّار»،

بالنسبة للوجه الثالث:

"نقل عن عبد الله بن زبير أنه قال في يوم إلى أصدقائه وأحبائه: هل يمكن تفسير هذا الحديث؟ « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النّارِ »، تعلمون؟ قال أحدهم: كان هناك رجل يحب امرأة، فدخل في الليل إلى قبيلتها وقال لهم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرني بأن أكون ضيفًا في بيت أحدكم كما يحلو لهم. انتظر الرجل لحظة الضيافة، حتى ذهب رجل من تلك القبيلة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخبره بالأمر، قائلاً: قد جاء إلينا رجل يدعي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمره بأن يكون ضيفًا في بيت أحدنا بمحض إرادته. قال النبي: "قد كذب! يا فلان، قم واتجه نحوه [نحو قبيلته]، وإذا وجدت هذا الرجل، فاضرب عنقه واحرقه في النار. إلا هاتين الأمور، لا تقم بعمل آخر."

ثم عندما كان المرسل من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغادر إلى هذا القوم، دعاه النبي إليه وقال له: "كنت قد أمرتك بقتله وحرقه في النار، وإذا كنت قادرًا على قتله، فاضرب عنقه، وليس من الضروري أن تحرقه في النار، لأنه لا يعاقب بالنار إلا بيد الله، وهذا الفعل وحده يكفي لك.".

هطلت المطر من السماء، وكان ذلك الرجل (الكاذب) قد خرج للوضوء عندما لدغته أفعى كبيرة واختفى الرجل. عندما وصل هذا الخبر إلى أذن النبي، قال: "إنه في النار."(٣٦)

يبدو أن الوجهة الأخيرة هي الأدق وأقرب إلى الصحة؛ لأن حرق الشخص في النار وتنفيذ ذلك من قبل المرسلين للنبي ليس مقبولًا جدًا ومن غير المرجح أن يكون النبي قد طلب تنفيذ ذلك من هؤلاء المرسلين.

المبحث الثالث

أشكال مختلفة لنص حديث "الكذب"

ما ورد في نص ومتن حديث "الكذب" في نهج البلاغة يظهر في بعض التعابير اختلافًا مع ما ورد في كتب الرواية ومجتمعات حديث أهل السنة، على الرغم من تماثل المضامين بينهما. ابن الجوزي، الذي نقل هذا الحديث عن واحد

وستين من الصحابة، يلاحظ اختلافًا طفيفًا في التعابير والكلمات في نقل هؤلاء في ذكر الحديث المذكور. من خلال البحث الذي أجري، أصبح واضحًا أنه تم نقل كلمات وعبارات نص حديث "الكذب" في ثمانية وثلاثين طريقة من بين واحد وستين طريقة بتباين طفيف؛ وفي ثلاث وعشرون طريقة أخرى، تتطابق وتتفق العبارات في نص حديث "الكذب" مع ما هو مذكور في نهج البلاغة.

من بين واحد وستين صحابيًا، الذين نُقِلَت عنهم الحديث المشهور بـ "الكذب"، فإن معظم تلك الطرق تأتي من حضرة الأمير عليه السلام. رواة متعددين قد نقلوا هذا الحديث إلى حضرة الأمير عليه السلام عبر سبع طرق. أيضًا، أنقل حضرة الأمير عليه السلام هذا الحديث عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله.

تأويلات في حديث "الكذب"

على الرغم من مفهوم حديث "الكذب" المعروف والصريح، حاول بعض الناس إثارة تشكيك في معنى هذا الحديث بطريقة ما، لكي يحققوا من خلالها أهدافهم الخبيثة.

قد قدّم ابن الجوزي أربع تأويلات وتفسيرات قُدّمت على ضوء حديث "الكذب" المعروف، ثم أوضح أن هذه التأويلات قد جاءت من نفس الكاذبين الذين حتى لجعل تأويلاتهم تظهر بمظهر الصحة والقوة، قاموا بتلفيق سلسلة من الأحاديث(٣٧)

روايات عرض الأحاديث على القرآن

من بين الأدلة النقلية "الروايية" المتعلقة بتحقق ودخول عنصر التلفيق في الأحاديث، يجب أن نعتبر تلك الفئة من الأحاديث المشهورة التي دعت المسلمين إلى عرض الأحاديث والروايات على القرآن والعقل – لاكتشاف صحتها وسوءها. هذا يشير إلى أن جميع الروايات والأحاديث المنقولة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمة المعصومين عليهم السلام لم تبقَ خالية من الزخرفة ودخول العنصر التلفيقى فيها؛ وإلا فإن عرض الأحاديث على القرآن أو العقل لم يكن له معنى. بالطبع قد يكون هذا العرض أحيانًا لتقييد مطلق أو تخصيص عام وتحكيم المتشابه، ولكن هذا لا يعني أبداً إزالة أو منع دخول الزيف في الحديث باستخدام هذه الفئة من الروايات. نذكر بعض تلك الروايات التي عُرِضَت الأحاديث على القرآن والكتاب:

– قال النبي الكريم ص: « اِنَّ عَلَى كُلِّ حَقٍّ حَقيقَةً وَ عَلى كُلِّ صَوابٍ نورا فَما وافَقَ كِتابَ اللهِ فَخُذُوهُ وَ ما خالَفَ كِتابَ اللهِ فَدَعُوهُ » (٣٨)

– وأيضاً قد نقل عن ذلك السيد قوله:« اَيُّهَا النّاسُ ماجائَكُمْ عَنّى يُوافِقُ كِتابَ اللهِ فَاَنَا قُلْتُهُ وَ ماجائَكُمْ يُخالِفُ كِتابَ اللهِ فَلَمْ اَقُلْهُ»(٣٩)

– عن الإمام الصادق عليه السلام، نقلت أنه قال:« كُلُّ شَىْ ءٍ مَرْدُودٌ اِلى كِتابِ اللهِ وَ السَّنَّةِ وَ كُلُّ حَديثٍ لايُوافِقُ كِتابَ اللهِ فَهُوَ زَخْرُفٌ » (٤٠)

– الروايات الواردة في إدانة المفترين:

وصلت سلسلة من الروايات من الأئمة المعصومين، خاصة الإمام الباقر والإمام الصادق عليهما السلام، حول بعض الأشخاص الذين كانوا يفترون الأحاديث باسمائهم، حيث حذر قادة ديننا بشدة هؤلاء الأشخاص وأدانوهم ونبذوا أفعالهم.(٤١)

النتيجة التي يمكن الوصول إليها من هذه الروايات هي أن أئمة المعصومين عليهم السلام لم يكن لديهم أي خفاء تجاه الأفراد الذين كانوا يفترون الأحاديث باسمائهم وينسبونها إليهم، وإن هذه الروايات تثبت بوضوح وبيقين عدم وجود تلفيق في الروايات الدينية لدينا.

قد يثير أحدهم شكوكًا حول أننا نحاول إثبات دخول التلفيق وتأكيده في الأحاديث والروايات الدينية، ولكننا نعتمد على الروايات نفسها لإثبات ادعاءنا. من أين نأخذ هذه الروايات التي تستخدم للتأكيد على وجود التلفيق؟ إذا كانت هذه الروايات هي نوع من الروايات المعروفة بـ "الكذب"، أو الروايات التي تتعلق بعرض الأحاديث على القرآن والروايات في إدانة المفترين، فكيف لها ألا تكون هي نفسها من الروايات التلفيقية؟

في الرد على هذه الشكوك والتساؤلات، يجب أولاً أن نقول بأن الرواية المعروفة بـ "الكذب" قد ذُكرت أنها من بين الروايات النادرة والمتواترة، وبغض النظر عن صحة سندها، فإن صحة مضمونها ومفهومها ذاتية ويقينية، ولديها حجية تامة، وصدورها من المعصوم عليه السلام قطعي. لذا، يمكن رفض أي افتراض بشأن تلفيقها. لكن يبدو أن هناك فئة أخرى من الروايات التي تظهر بشكل لا يُشكك فيه سواء من حيث السند أو المتن، لأنها كانت موضوع اهتمام علماء الفقه والأصول على مر العصور، بالإضافة إلى أن العلماء في الفن الحديث والدراية قد قاموا بتطبيقها على المضمون دون أي نقد أو تحليل.

آراء علماء الإسلام

حقيقة وجود الأحاديث الملفقة ودخولها في المسائل الدينية وكتب الإسلام هي حقيقة لا يمكن إنكارها؛ وقليل من الباحثين المسلمين ينظرون إليها بعين الشك.

يقول السيد مرتضى علم الهدى: "الأحاديث التي نقلت في كتب الشيعة والمذاهب الإسلامية تحتوي على أنواع من الأخطاء وهي أمور غير صحيحة، مثل الأمور المستحيلة والأشياء التي لدينا دليل قاطع على فسادها، مثل الجبر والرؤية للباري تعالى والقول بوجود صفات قديمة لله، وما شابه ذلك من المسائل التي تجعل الأمر لازمًا نقد الأحاديث." يكتب العلّامة أبو الحسن شعراني: "يجب أن نعلم أنه في الأحاديث المنقولة يوجد الصحيح والكاذب، ومن يدّعي أنه صادق تمامًا أو كاذب تمامًا فإنه بالطبع قد أخطأ."(٤٢)

يقول العلامة السيد مرتضى العسكري: "قام المؤلّف بدراسة حياة المؤمنين من المنافقين من الصحابة بهدف التعرف عليهم، سواء كانوا مناقشين للحديث والكلام وسيرة هذا الحضرة في تفسير القرآن وفي فقه الإسلام وغيرها من علوم ومعارف الإسلام، أُدرِكَ أنّهم قد نشروا في روايات السيرة والتاريخ والحديث إلى درجة يفوق فيها اللعن والقذف...؛ إلى درجة أنّ في الحديث وسيرة النبي صلى الله عليه وآله قد تراكمت أكاذيب وقصص تصورية، بحيث يصعب جدًا الوصول إلى تعاليم الإسلام الصحيحة بوجود هذه الأخبار الكاذبة، وأدّى وجود مثل هذه الأحاديث الزائفة إلى أن تصبح تعاليم الإسلام غير واضحة للناس بالشكل الصحيح."(٤٣)

ما يشكّل موضوع النزاع والاختلاف في هذا السياق ليس ثبوت تلفيق في الحديث، وإنما هو مناقشة حول التفوق والتقدم بين الفئات والطوائف في قضية تلفيق الحديث. تتّهم كل من الطائفتين الشيعية والسنية بتفوق بعضهما البعض في هذا الأمر.

يذكر العلامة الأميني عن شخصية أخرى من علماء أهل السنة يتهم الشيعة بتلفيق الحديث. يقول في هذا السياق: "ضجة حول أحاديث الشيعة زادت كثيرًا من قبل أولئك الذين يقولون أي شيء يخطر في أذهانهم؛ يختارون السبيل الفاسد ويتلذذون بكل خطأ !!... تعلموا [أن أحدهم] عبدالله القصيمي قال: 'حقًا صانعو الكذب في رجال الشيعة وأهل الهوى، من أجل الوصول إلى الدنيا والتقرب من أهلها أو نفورًا وعداوة لأهل الحديث والسنة وأنصارها، زادوا في وسطهم؛ ولكن علماء أهل السنة قد بينوا طبيعتهم بأبهى صورة !!!

الأدلة والشواهد التاريخية

في تاريخنا كمسلمين، الأحداث والظواهر التي وقعت في سياق الحديث والتحكيمات التي تمت، تعتبر بحد ذاتها من الأدلة والشواهد الهامة الأخرى فيما يتعلق بدخول وثبوت التلفيق في الروايات والأحاديث الدينية؛ وعلى الأقل يمكن أن تزيد من احتمالية وجوده.

هناك أدلة تاريخية كثيرة في هذا الشأن، وسنشير إلى بعضها بناءً على أهميتها:

صرامة الخلفاء والصحابة في تدوين ونقل الحديث

إن هذه واحدة من الحقائق التاريخية في علم الحديث، حيث كان الخلفاء والكبار الذين شهدوا بداية الإسلام – وخاصة الخليفة الثاني – يمنعون بشدة نقل الحديث وتدوينه؛وحتى في بعض الأحيان كانوا يعاقبون بعض الصحابة بسبب نقل الحديث وكتابته بالتعذيب والعقوبة.(٤٤)

جهادهم في هذا العمل، حسب تفسير المؤلفين في بعض الأحيان، يعود إلى رغبتهم في منع انتشار التزوير في الحديث وعدم تسهيل الفرصة أمام المزورين لزيادة التلاعب بالأحاديث، ولكي لا يتسبب كلام النبي صلى الله عليه وآله في التشويش والتغيير فيما بينهم(٤٥). كما يقول الإمام عليه السلام، فقد كان بعض الرواة وناقلي الحديث يخضعون لإشرافه ولا يقبلون أي روايات من ناقلي الحديث إلا إذا كانوا قد نقلوها بشهادة شهود، أو إذا كان الروائي ذكر بالقسم أن ما نقله قد سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وهو يقول الحق.

اعتراف الناقلين بالحديث

إحدى النقاط المريرة في التاريخ الحديث، التي يمكن أن تثبت دخول التلفيق في الروايات الإسلامية، هي أن بعض المفترسين للحديث قد اعترفوا شخصيًا بتلفيق الأحاديث. في معظم كتب علم الحديث، ذكر العلماء في مبحث أسباب ودوافع تلفيق الحديث بعض أقوال واضعي الحديث الذين اعترفوا بتلفيق الحديث بأنفسهم؛ على سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى ابن أبي العوجاء الزنديق الذي قال إنه قد قام بتلفيق أربعة آلاف حديث؛ أو ذكر ميسرة بن عبد ربه وأبو عصمة نوح بن أبي مريم اللذين اعترفوا بتلفيق أحاديث في فضائل القرآن.(٤٦)

الزيادة في جمع الأحاديث وتقليلها في التوثيق والكتابة

إحدى النقاط التاريخية التي يمكن أن تؤكد دخول التلفيق وثبوته في الأحاديث الإسلامية هي النظر في أصحاب المجتمعات وكتب الحديث وكذلك أدائهم في جمع الأحاديث.

قد ذُكر أن أصحاب كتب الحديث والمجتمعات الرواية لأهل السنة – سواء كانوا من أصحاب الصحاح الستة أو "الموطأ" لمالك بن أنس و "المسند" لأحمد بن حنبل – قاموا بجمع أحاديث بحجم يزيد عدة مرات عن أحاديث الكتب الموجودة في تلك الكتب.

وقد ذكروا أن مالك بن أنس جمع حوالى مائة ألف حديث في بداية جمعه، وقام باختيار عشرة آلاف حديث أو تسعة آلاف حديث من بينها، وسجلها وكتبها في كتاب "الموطأ"؛ ثم قام بتنقيح وفحص الأحاديث في كتابه على مدى أربعين عامًا، وفي النهاية قدم كتاب "الموطأ" إلى خمسمائة حديث.(٤٧)

أحمد بن حنبل، صاحب "المسند" – كتابه يضم خمسين ألف حديث، (٤٨) وفي كلمة ثلاثين ألفاً، (٤٩) وبمعنى آخر أربعون ألفاً، (٥٠) هذا حديث – في بداية حوالي سبعمائة وخمسين ألف. (٥١) حديث من بين مليون حديث، يُختارُ منها وفي النهاية يُدْرِجُ ذلكَ العددَ من الأحاديثِ في كتاب "المسند".

مسلم بن حجاج النيسابوري، صاحب "الصحيح"، قد جمع ما يقرب من ثلاثمائة ألف حديث، وفي النهاية وصل إلى أربعة آلاف حديث.، يقوم بتوثيقها ويُدرجها في كتابه دون الرجوع إلى التكرار.

أبو داود السجستاني، وهو آخر الصحابة الستة، يسعى إلى تجميع مجموعة من خمسمائة ألف حديث وفي النهاية يصل إلى أربعة آلاف وثمانمائة حديث، معتمداً على الروايات الغير مُكَرّرة ويقوم بتوثيقها في كتابه.

هل هذه الحقائق تظهر دخول التلفيق في الروايات النبوية، ثم النقص والزيادة فيها؟ بعض علماء وعلماء الدين الإسلاميين يرون أن موضوع تلفيق الحديث وكيفية التعامل معه هو مسألة جادة وحقيقية ومؤكدة..(٥٢)

بالطبع، هذا العنوان، أي موضوع "زيادة جمع الأحاديث وتقليلها في التوثيق والكتابة"، بالإضافة إلى أنه قد يكون دليلاً تاريخيًا، يمكن أن يكون أيضًا محل تأييد منطقي، حيث يعتبر التناقض بين جمع الأحاديث من جهة وتوثيقها من جهة أخرى دليلاً منطقيًا على وجود تلفيق في مجال الحديث.

توافق العلماء والتحكيم في وجود الأحاديث الملفقة

يمكن أن يكون التحكيم بعض العلماء وتوافق آرائهم في هذا الصدد دليلاً آخر على دخول التلفيق وثبوته في الروايات الدينية.

نتذكر مرة أخرى كلمات بعض عظماء الشيعة مثل الشريف مرتضى الذي قال: "إن الأحاديث التي نقلت في كتب الشيعة والمذاهب الإسلامية الأخرى تحتوي على أنواع من الأخطاء والأمور التي يكون إفسادها مؤكدًا.»(٥٣)

وأيضًا العلامة العسكري الذي قال: "في زماننا، أقوى العقبات التي تواجه فهم الإسلام الأصيل وهدى الضالين هي هذه الأحاديث المفترسة في مجال المعارف والأحكام والسيرة والتاريخ." (٥٤)

وأيضًا نُقِلَت بعض الكلمات من بعض كبار علماء أهل السنة في هذا السياق، حيث يتم الإشارة إلى ما يلي:يحيى بن معين، من علماء ورواد الحديث المرموقين من أهل السنة، يقول: "لقد كتبنا من الكذّابين إلى حد أنّنا أشعلنا به الفرن وخبزنا منه الخبز. هو أيضًا يقول في مكان آخر: "من هو حامل للحديث الذي لم يكتب من الكذّابين ألف حديث؟"

الإمام البخاري، من أصحاب "صحاح الستة" وأحد علماء أهل السنة والمحدثين، يقول: "حفظت مئتي ألف حديث غير صحيح." خطيب بغدادي، من المؤرخين البارعين من أهل السنة، يقول: "بالنسبة لأهل الكوفة والخراسان، هناك الكثير من النسخ لـ 'الأحاديث الموضوعة' والسند المفبرك، والحمد لله في وسط محدثي بغداد، كما هو الحال فيما بين الآخرين، يكاد يكون الكلام في ذلك عن الكذب والرواية وتزوير الحديث أقل وجودًا."(٥٥)

من جهة أخرى، يظهر التاريخ العملي لبعض العظماء عدم ثقتهم في الحديث من خلال تجربتهم، وهو دليل على دخول التلفيق والتحريف فيه. على سبيل المثال، يُذكر أن أبو حنيفة كان يثق فقط بستة عشر حديثًا.، سبعة عشر حديثًا، كان يثق في ستة عشر حديثًا وكان يبدو أنه لا يقبل بقية الروايات. كانت إحدى تبريراته وتبريرات أمثاله هي أنه بسبب ضعف الرواية وعدم يقينه منها لا يمكن الاعتماد عليها؛ لذلك اعتمد على القياس في الأحكام الدينية.(٥٦) على وجه خاص فيما يتعلق بتفسير القرآن، حيث يظهر ويكون بشكل واضح أكثر من غيره من المجالات، أدى ذلك إلى عدم الثقة بالحديث الوفير في التفسير، ولذلك لم يعتمد البعض مثل أحمد بن حنبل إلا على جزء صغير من كل هذه الأحاديث الكثيرة في تفسير الآيات ولم يقبلها.

الخاتمة

رغم قلة الصلة بين المسائل النظرية والواقعية المتعلقة بالتلفيق، إلا أن ادعاء "تلفيق الحديث" كان دائمًا حلاً في تحليل تقارير التاريخ الحديث. لا يعد قليلًا الفحوص الروائية والتاريخية حول موضوع ينتهي النقاش في نهاية المطاف إلى عبارة تتكرر بشكل مكرر "هذا التقرير ملفق أو على الأقل أن إحدى الاحتمالات والسبل لحل مشكلة فهم السرد يتم ختمها بادعاء التلفيق، للأسف! الانتقال إلى مثل هذا الحلا، خاصة في البيئات غير الفقهية، قد افترض بسهولة لدرجة أن هذا المجال يتيح لأي شخص أن يقدم ادعاءً بالتلفيق مع فهم أقل تنافرًا بين المفسر المستند وما يعتبره بنفسه كتفاهم طبيعي تاريخي وغيرها. على سبيل المثال، يتم نقد بعض مجموعات هذه الروايات بتهمة التحريف باستخدام نفس النهج. ما يعد القضية الرئيسية فيما يتعلق بالحديث هو أكثر من كونها تتعلق بسند الحديث، بل هي تتعلق بمحتوى الحديث نفسه. أي أن المشكلة تكمن في إثبات صدور الحديث وحتى إثبات اتجاه صدوره. المسألة هي كيف يتم استنتاج الحديث نظرًا للفارق الزمني بين صدور الحديث وفقدان دلائل صدوره وتأثير السياق في استيعاب الحديث. هذا النهج، على عكس النهج الشائع الذي يركز عادة على النقد السندي والارتباط بالتزوير، يعتبر التزوير هو الحلا للمشكلة في السياق المنظم. في الواقع، وفقًا للسياق، المشكلة الرئيسية في التعامل مع النصوص تكمن في فهمها وليس في أصالتها. بالطبع، يمتد التزوير إلى التحريف المعنوي وتغيير فضاء النص، ويعد هذا نوعًا من دخول ميدان الفهم النصي. أمام العلماء الشرقيين، تفتقر القوى البحثية المحلية غالبًا إلى أساس في فهم النصوص؛ لدرجة أن أول وآخر حجة يطرحونها في الرد على تقاريرهم المستندة إلى التزوير. وعلى الرغم من قبول التزوير، يجب أن يكون المعترف به أن هذا هو بداية الطريق. فعند النظر في السياق الكلي، يساهم اعتراف التزوير في حل المشكلة بمفرده، ولكن هذه العملية تستمر ويطرح السؤال الجدي: لماذا حدث التزوير وما كانت دوافعه؟ لهذا السبب، في مجال تأكيد الأصالة، يعد فهم نوع الحديث من تقارير التاريخ وقواعد فهم النص ضروريًا ولا يمكن تجنبه.

الهوامش

(١)الغروى، ١٣٧٩ ش، ص ٦٩ – ١٠٠

(٢)ادلبى، ص ٤١ – ٤٤ صبحى صالح،ص ٢٨٦

(٣)ابوزهو، ص ١١٤ – ١١٥

(٤)الاعظمى ١٣٤٠ ق. ص ٥٨ – ٥٩

(٥)ألاعظمى ١٣٤٠ ق. ص ٥٩

(٦)الطبرى، ج ٣، ص ٣٧٨ به بعد

(٧)الذهبى ١٣٨٢ ف ج ٢، من ٢٥٥ / ابن حجر العسقلانى (١٤٠٤ ق، ج ٢، ص ٢٥٩) و الحاكم (الحاكم النيشابورى ١٤٠٤ ق، ج ١ ص (١٤٤)

(٨)المجلسى، ١٤٠٣ ق، ج ٢٣، ص ٢٩٨

(٩)ابن ابى الحديد، ج ١، ص ١٧

(١٠)ابن ابى الحديد، ج ٣، صص ٦١ و ١٦٣

(١١)المعروف الحسنى، ١٤٠٧ ق، ص ١٢٠

(١٢)ابن أبي الحديد، ج ١١، ص ٤٥؛ الحاج حسن، ١٩٨٥، ج ١، ص ٢٧٠

(١٣)ابن عساكر، ١٤١٥، ج ١، ص ٣٦٥

(١٤)المعروف الحسنى، ١٤٠٧ ق، ص ١٠٩ به بعد

(١٥)الطهرانى، ١٤٠٣ق. ج ٤، ص ٥٠٢

(١٦)ابن منظور، ١٤٠٨ق

(١٧)الصدر، ١٣٥٤ق، ص١٥٨ تا ٣٤١

(١٨)الصدر، ١٣٥٤ق، ص ٨٧-٨٦

(١٩)الغفارى، ١٣٦٩ش، ص ٢٥-٢٤

(٢٠)مدير شانه چى، ١٣٦٢ش، ص١٤٧

(٢١)الحسنى، ١٣٧٢ش، ص٦١

(٢٢)ابن خلدون، ١٤٠٩ق، ص٤٤٤

(٢٣)الصدر، ١٣٥٤ق، ص ٩٨-٩٧

(٢٤)الفضلى، ١٤١٦ق، ص ١٣١-١٣٠

(٢٥)السيوطى، ١٤٠٩ق، ج١، ص٢٧٤

(٢٦)الصالح، ١٣٦٣ش،ص٢٨٢

(٢٧)ابن الجوزى، ١٤٠٣، ج١، ص٣٦ و ص٥٢

(٢٨)امين، ١٩٧٥م، ص٢١١

(٢٩)مدير شانه چی، ١٣٦٢ش،ص٩٤
(٣٠)امینی، ١٣٥٧ش، ج١٠، ص٢٧٨
(٣١)نهج‌البلاغه، الخطبۀ ١١٠
(٣٢)الشهید ثالانی، ١٣٦٨ ش، ص١٥
(٣٣)ابن الجوزی، ١٤٠٣ق، ج١، ص٥٦
(٣٤)صالح، ١٤٠٨ق، خطبه٢١٠
(٣٥)البحرانی،١٤١٢ق، ج٢، ص١٠٩
(٣٦)ابن الجوزی، ١٤٠٣ق، ج١، ص ٥٦-٥٥
(٣٧)ابن الجوزی، ١٤٠٣ق، ج١، ص٩٤
(٣٨)الحرّ العاملی، ١٣٨٧،ج١٨،روایات ١٠، ١٤
(٣٩)الحرّ العاملی، ١٣٨٧،ج١٨،روایات ١٠، ١٤
(٤٠)الحرّ العاملی، ١٣٨٧،ج١٨،روایات ١٠، ١٤
(٤١)شانه چی، ١٣٦٢ش، ص٩٤
(٤٢)الشعرانی، ١٣٧٢ش، مارۀ ٥١-٥٠، ص١٥١
(٤٣)العسکری، ١٣٦٧ش، ج١، ص٢٢
(٤٤)الرافعی، ١٣٩٤ق،ج١، ٢٧٥-٢٧٤
(٤٥)ابن الجوزی، ١٤٠٣ق، ج١، ص٥٩، ٦٦، ٧٩ و ٩٣
(٤٦)السیوطی، ١٤٠٩ق، ج١، ص٢٨٤
(٤٧)ابن الجوزی، ١٤٠٣ق، ج١، ص١٠
(٤٨)ابن خلدون، ١٤٠٩ق، ص٤٤٤
(٤٩)امینی، ١٣٥٧ش، ج١٠، ص١٤٣
(٥٠)حسن، ١٣٦٦ش، ج٣، ص٦٦٩
(٥١)امینی، ١٣٥٧ش، ج١٠، ص١٤٣
(٥٢)حسن، ١٣٦٦ش، ج٢، ص٢٨٤
(٥٣)مدير شانه چی، ١٣٦٢ش، ص٩٣
(٥٤)نجمی، ١٣٨٦، ص٢٠
(٥٥)امینی، ١٣٥٧ش، ج١٠، ص١٤١-١٤٢
(٥٦)ابن خلدون، ١٤٠٩ق، ص٤٤٤

المصادر

١.ابن جوزی، عبدالرحمن(١٤٠٣)، الموضوعات، تحقیق: عبدالرحمن محمد عثمان)، بیروت: دارالفکر.

٢.ابوريه، محمود(بی‌تا)، اضواء على السّنّه المحمّدية اَوْ دفاع عن الحديث، قم: موسسه مطبوعاتی اسماعليان.
٣.ابوزهو، محمد محمد(١٤٠٤ق)، الحديث و المحدّثون اَوْ عناية الامة الاسلامية بسنه النبويه، بيروت: دارالكتاب العربی.
٤.ابن خلدون، عبدالرحمن(١٤٠٩ق)، مقدمه العبر، بيروت: دارالقلم.
٥.ادلبی صلاح الدين بن احمد منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوی
٦.امين، احمد(١٩٧٥م)، فجر الاسلام، بيروت: دار الكتاب العربی.
٧.امينی، عبدالحسين(١٣٥٧ش)، الغدير فی الكتاب و السنّه و الادب، زين العابدين قربانی، تهران: كتابخانه بزرگ اسلامی.
٨.ابن ميثم بحرانی، كمال الدين(١٤١٢ق)، شرح نهج البلاغة، بيروت: داراحياء التراث العربی.
٩.حسن، حسن ابراهيم(١٣٦٦ش)، تاريخ سياسی اسلام، ابوالقاسم پاينده، تهران: سازمان انتشارات جاويدان.
١٠.خطيب، محمد عجاج، السنّة قبل التدوين، بيروت: دارالفكر.
١١.سيوطی، جلال الدين عبدالرحمن(١٤٠٩ق)، تدريب الراوی فی شرح التقريب النواوی، بيروت: دارالفكر.
١٢.شعرانی، ابوالحسن(١٣٧٢ش)، رسال‌های در علم درايۀ، نور علم، قم: نشريه جامعه مدرسين حوزه علميه.
١٣.صالح، صبحی(١٣٦٣ش)، علوم الحديث و مصطلحه، قم: منشورات الرضی.
١٤.رافعی، مصطفی صادق(١٣٩٤ش)، تاريخ آداب العرب، بيروت: دارالكتاب العربی.
١٥.عسكری، سيد مرتضی، عبدالله بن سبا، هاشم هريسی، محمد صادق نجمی و فهری، مجمع علمی اسلامی. ١٣٧٠ش.
١٦.عسكری، سيد مرتضی، جايگاه سنّت از ديدگاه شيعه، مجله علوم الحديث، دانشكده علوم الحديث، شماره ١
١٧.غروی، نهله(١٣٧٥ش)، "فقه الحديث وروسوم النقد"، طهران: دار النشر للأعمال العلمية في جامعة التربية المعلمة ١٣٧٩ ش
١٨.مدير شانه چی، كاظم(١٣٦٣ش)، درايه ال الحديث، قم: دفتر انتشارات اسلامی.